جواب مسألة سلوك طريق الصوفية

هل يصحُّ ذلك بالكتب الموضوعة فيه ؟ أو لا بد من الشيخ

وفيه ذكر الطريق الموصل إلى الله

للشيخ المحقّق العالم الرّباني محمد بن إبراهيم بن محمد

المعروف بابن عباد الرُّندي النفزي

سؤال في علم التَّصوُّف

[سؤال أبي إسحاق الشاطبي لابن عبّاد عنِ الشَّيخ والسلوك]

كتب به من غَرْناطة قاعدة الأندلس الشيخ العالم العارف المحقق سيدي أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ للشيخ المحقق العالم الصالح الرَّبّاني أبي عبد الله سيدي محمد بن إبراهيم بن محمد بن مالك بن إبراهيم بن يحيى بن عبّاد النفزي الرّندي ، أفاض الله علينا من بركاتهم ، ومنحنا حظّاً وافراً من عنايتهم .

فأجاب رحمه الله ونفع به بما نصه :

الحمد لله حقَّ حمدِه ، والصَّلاةُ والسَّلام على سيِّدنا محمد رسوله وعبده ، وعلى آله وصحبه وسلم . من محمدِ بن عبّاد لطف الله به إلى أبي إسحاق إبراهيم الشاطبي وصل الله حفظه ، وأجزل من خير الدّارَيْن حَظَّه ، بمنِّه وكَرَمِه . سلام عليكم ورحمة الله وبركاته . أما بعد :

فقد بلغني كتابكم ، وتعرفت منه ما طلبتم[1] . والذي أعلمكم به ـ قبل كل شيء ـ أني لست بأهل للأخذ في مثل ذلك ولا أستحسنه من نفسي لوجوه :

أحدها : أني أعلم قصور باعي في فنّ التَّصوف من قبل أني لم آخذ فيه مع من له ذوق وتحقّق فيه من أهله ، ولم أُعْنَ بتطلبهم والبحث عليهم . وأكثر شأني إنما هو الاشتغال بمطالعة بعض كتب القوم لا غير ، فإن تكلَّمتُ في ذلك بشيء كنت عُرْضَةً لوقوع الزَّلَلِ والخطأ منّي كثيراً .

---

(١) بعده في الرسائل الصغرى ص ١٠٦ : وقد تصفحت كل واحد من الكتابين اللذين بعثتم بهما إلى سيدي أبي العباس القباب وعلمت مضمنها .

والثاني : أنَّ في ذلك من سوء الأدب معهم ، لأنهم عباد الله المخصوصون بالقرب والولاية له ، ومن هو في غاية البعد ونهاية الأجنبية منهم في النسبة ، كيف يجمل به أن يخبر عنهم أو يذكر حالهم ، والكلام على الأمر المطلوب يستدعي ذلك .

والثالث : أن النية منا يبعد تخلصها في ذلك ؛ إذ غاية ما يمرض أن يكون كلامي فيه تعليماً لجاهلٍ بأمرٍ غيرِ واجبٍ عليه في ظاهر الشرع ، ولا يصح ذلك إلا ممَّن فرغ من تأديب نفسه وعمل على خلاصها بما هو بصدده من ارتكاب الآثام ، واجتناب الإجرام ، فإن اشتغل مع هذه الحال بغيره في شيء لا يلزمه لم تتخلص فيه نيته ، ولم تتحصل له أمنيته ، وكان متكلفاً آخذاً بما لا يعنيه[1] .

فهذه وجوه ثلاثة في كل واحد منها كفاية في وجوب الكفِّ عن هذا الأمر ، لكني أقول ـ على حسب ما ألفناه واعتدناه من الاسترسال في مثل هذا على سبيل القربة والحسبة ـ : قد قرأت كتابيكم وفهمت مُضْمَنَها ، ولا يمكنني أن أتكلم على جميع فصولها بتصحيح أو إبطال ، لأنَّ الكلام فيها قد طال وتشعَّب وذهبَ كلَّ مذهب .

وأنا أذكر لكم ما فهمته في أمر الشيخ وما ظهر لي في كيفية بداية السلوك إلى الحق على حسب الاختصار والإيجاز ، لأني أرى الكلام في هذا الفن وما يتعلق به ، القليلُ منه أولى من الكثير ، والإيماء والتلويح ، أبلغ في الإفصاح والتصريح .

وبذلك يتبين ما عندي من فصول المناظرة ، ولا ألتزم كون ما أذكره صحيحاً في نفس الأمر حتى نحتاج إلى نصب الأدلة والبراهين على ما ندعيه ، وإنما نسوق ذلك على حسب مذهبٍ من المذاهب ، والمتجرد لذلك يصححه أو يبطله إن أحب .

---

(١) إشارة إلى الحديث النبوي : عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » رواه الإمام مالك في الموطأ : ٩٠٢/٢ ، والترمذي رقم ٢٣١٨ ، ٢٣١٩ ، وابن ماجه ٣٩٧٦ ، والحديث صحيح (جامع الأصول : ١٣٤/١٠ ، ٧٢٩/١١) .

وما وقع فيه من نوع استدلال على مطلب من المطالب ، فأنا في ذلك متبرع ، فإن صحّ ذلك الدليل فهذا المطلوب ، وإن بطل لم يلزم من بطلانه بطلان المدلول ، ويبقى المذهب قابلاً للتصحيح أو الإبطال من غير أن يتوجه على مطالبةٍ بذلك .

والحامل لي على سلوك هذا السبيل ما فيه من وجدان السلامة لي من الخطر الذي يتعرض له كل من يتكلم على طريق التصوف مِمَّنْ لا تحقيق له فيه ، ويدَّعي صحة ما ينظره بعقله وفهمه وينسب ذلك إلى القوم ، ولعلَّ شيئاً من ذلك لا يصح عندهم ، فيكون بذلك مفترياً كذّاباً عليهم .

ثم فيه من سوء الأدب معهم والتقدم بين أيديهم ما لا يستقيم به شيء ، وعند ذلك يكون الخرس والبكم وذهاب الحس والحركة أولى به في عاقبته ، فيخلص بذلك من شر لسانه ويده .

ثم إن ذلك لا يمنع من حصول الفائدة لمن أراده الله تعالى بذلك ، فعلى العبد أن يعمل على خلاص نفسه ، ولا يلزمه اتباع مرضاة غيره . وقد قيل : « رضا الناس غاية لا تدرك » ، فإن استحسنتم ذلك وانشرحت له صدوركم فبِها ونِعِمَّتْ ، وإلاَّ فاجعلوني أحدَ المتناظِرَيْن ، وقدِّروا كلامي في ذلك مذهباً ثالثاً لهم ، وسلوا عن جميعها من يَدُلُّكم الله تعالى عليه ويهديكم إليه . وإن رأيتم أن تعلمونا بما يستقرّ عليه الحال من بيان أو إشكال فحسن ، والله تعالى يفتح علينا وعليكم وهو الفتّاح العليم .

الذي أراه أن الشيخ في سلوك طريق التصوف على الجملة أمر لازم لا يسع أحداً إنكارُه ، وكان هذا من الأمور الضرورية ، لكن الشيخ شيخان : شيخ تعليم وتربية ، وشيخ تعليم بلا تربية .

فشيخ التربية ليس بضروري لكل سالك ، وإنما يحتاج إليه من فيه بَلادةُ ذِهنٍ واستعصاء نفس . وأما من كان وافر العقل منقاد النفس فليس بلازم في حقه ، وتقييده به من باب أولى .

وأما شيخ التعليم فهو لازم لكل سالك ، وكتب أهل التصوف مرجعها إلى شيخ التعليم ، لأن الاستفادة منها لا تصح إلا باعتقاد الناظر فيها أن مؤلفها من أهل العلم والمعرفة ، وممّن يصح الاقتداء به ، ولا يصح هذا الاعتقاد إلاّ من قبل شيخ معتمد عليه عنده ، أو من طريق يثق به ، فإن كان ما يستفيد منها بيّناً موافقاً لظاهر الشرع اكتفى بذلك ، وإلاّ فلابدّ له من مراجعة شيخ يبينه له . فالشيخ إذن لابدّ منه على كل حال ، لأن الشيخ دليل على طريق الله تعالى بمنزلة الدليل على الطريق المحسوسة ، كما ذكره أصحاب المناظرة . وقد قيل : « من لم يكن له شيخ فالشيطان شيخه » . أما كون شيخ التربية لازماً لمن ذكرناه من السالكين فظاهر ، لأن حجب أنفسهم كثيفة جداً ، ولا يستقل برفعها وإماطتها إلاّ الشيخ المربي ، وفيهم يتحقق أكثر ما ذكره مشترطو الشيخ من أصحاب المناظرة وألزموه لخصومهم ، وهم بمنزلة من لهم علل مزمنة من المرض ، فإنهم لا محالة يحتاجون إلى طبيب ماهر يعالج عللهم بالأدوية الظاهرة .

وأما عدم لزوم الشيخ المربي لمن كان وافر العقل منقاد النفس ، فلأن وفور عقله وانقياد نفسه يغنيانه عنه ، فيستقيم له من العمل بما يلقيه إليه الشيخ شيخ التعليم ، أو يأخذه من الكتب ما لا يستقيم لغيره ، وهو واصلٌ بإذن الله تعالى ، ولا يُخاف عليه ضرر يقع له في طريق السلوك إذا قصده من وجهه ، وأتاه من بابه ، على ما نذكره إن شاء الله تعالى . إلا أنه قد لا يكمل كما يكمل من تقيد بالشيخ المربي ، لأن النفس أبداً كثيفة الحجاب عظيمة الأشراك ، فلابدّ من بقاء شيء من الرعونات فيها ، ولا يزول عنها ذلك بالكلية إلا بالانقياد للغير والدخول تحت الحكم والقهر . ولذلك قلنا أنه من باب الأولى .

فإن تقيّد به لزمه من الأحكام التي يلتزمها مع الشيخ ما لزم الآخر ، فيجب عليه أن يطالعه بجميع أموره ويعرض عليه ما يستفيده من شيخ التعليم ومن الكتاب ، ولا يعتمد على شيء من ذلك ولا يعمل به إلا بإذنه .

واعتماد الشيخ المربي هو طريقة الأئمة المتأخرين من الصوفية ، وشأن سالكي هذه الطريقة تهذيب أخلاقهم ورياضة نفوسهم بما يَلزمهم من الدُّخول في الخلوة ، وملازمة الذكر الذي يلقنه لهم ، والتقليل من الطعام والكلام والمنام ، إلى غير ذلك من الأحكام التي يلتزمون بها مع الشيخ المربي ، فإذا قاموا على سلوكهم تحت إيالة شيخهم كانوا كاملين وصلح الاقتداء بهم الصلاحيةَ التامة .

[شروط شيخ التربية]

ويشترط في هذا الشيخ شروط ذكرها أئمة هذا الشأن ـ رضي الله عنهم ـ ويشترط فيه أن يكون مُنفرداً بالتربية للسالك .

واعتماد شيخ التعليم هو طريق الأوائل منهم ، ويظهر هذا من كتب كثير مصنفيهم كالحارث بن أسد المحاسبي ، والشيخ أبي طالب المكي[1] وغيرهما ، من أجل أنهم لم ينصوا على شيخ التربية في كتبهم على الوجه الذي ذكره أئمة المتأخرين ، مع أنهم ذكروا أصول علوم القوم وفروعها ، وسوابقها ولواحقها ، لا سيما الشيخ أبي طالب ، فعدم ذكرهم له دليل على عدم شرطيته ولزومه في طريق السلوك ، وشأن سالكي هذه الطريقة هو تهذيب أخلاقهم ورياضة نفوسهم باستعمالهم العلم الظاهر والباطن في أحوالهم التي تختلف عليهم من غنى أو فقر ، أو صحة أو مرض ، أو حضر أو سفر ، أو رخاء أو شدة ، أو فرح أو حزن ، أو غير ذلك من الأحوال التي تتجدد عليهم ، فيتصرفون في كل حالة من هذه الأحوال بما يلقيه شيخ التعليم إليهم من أحكام الشريعة والطريقة على ما يرونه لائقاً بحالهم ، وأقرب إلى سلامة عقولهم وأبدانهم ، من غير إفراط ولا تفريط .

---

(١) تقدمت ترجمتها .

ولا يشترط في شيخ التعليم الانفراد كما يشترط ذلك في شيخ التربية ، وهذه هي الطريق السابلة التي انتهجتها أكثر السالكين ، وهي أشبه بحال السلف الأقدمين ، إذ لم ينقل عنهم أنهم اتخذوا شيوخ التربية ، وتقيَّدوا بهم ، والتزموا معهم ما يلتزمه التلميذ مع الشيخ المربِّي ، وإنما كان حالهم اقتباسَ العلوم واستصلاحَ الأحوال بطريق الصحبة والمؤاخاة بعضِهم لبعض ، ويحصل لهم بسبب التلاقي والتزاور مزيد عظيم يجدون أثرَهُ في بواطنهم وظواهرهم . ولذلك جالوا في البلاد وقصدوا إلى لقاء الأولياء والعلماء والعبّاد .

وشيخ التربية في هذه الأزمنة متعذِّر ، ووجودُهُ أعزُّ من الكبريت الأحمر ، هذا هو الظاهر .

وإذا كانت هذه المسألة التي وقعت المناظرة فيها وهي من مبادئ تصور وجه السلوك وكيفيته اتسعت واستعجم أمرها ، فكيف يكون الحال في نفس السلوك ومداواة ما يعرض فيه من الآفات والعلل ، ولست أدري أي المصيبتين أعظم : فقد الشيخ المربّي ، أو عدم التلميذ الصادق فـ ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ [البقرة : ١٥٦/٢] .

فإن قيل : فماذا يصنع إذن من يلزمه اتّخاذ شيخ التربية في هذا الزمن الذي بلغ الغاية في الفساد ، واستولى فيه الجهلُ على كافة العباد ؟ وهل يستقيم له سلوك سبيل المتقدمين في زمانهم وهو أحسن الأزمان ، ومع إخوانهم وهم أفضل الإخوان ؟ وذلك لقربه من زمن النُّبوة التي انتشرت فيه أنوار الإيمان واليقين ، وتمكن الدين بذلك أي تمكين ، فالمؤمنون كلهم إذ ذاك مستقيمون في عقائدهم وأعمالهم وأحوالهم ، والكائن بينهم على غير سبيلهم ومناهجهم نادر ، وما أرى هذا إلاَّ بعيداً ، لا سيا مع بلادة ذهنه واستعصاء نفسه على حسب ما فرضتم .

فأقول : ليس ذلك ببعيد ، وذلك أن حالة التصوف مخصوصة بمخصوصين ، لا يفتح بابها ولا يرفع حجابها إلاَّ لمن آثره الحق تعالى واصطفاه ، واختصه واجتباه .

وكل من اصطفاه الحق تعالى واختصه لا سبيل إلى كون من الأكوان إليه ، بل يتولاه الحقُّ تعالى بحفظه ونصره ، ويَمُدُّه بمعونته ويسره ، وعليه أن يفعل ما يفعله سالكو تلك الطريق ، وذلك بأن يفرّ عن مواضع الفتن والشرور ، ويعتزل مجالس العامة والجمهور ، ويقطع عن نفسه العلائق الظاهرة التي تدعوه إلى ارتكاب الآثام والفجور . فإذا فعل ذلك فليبحث عن أخلاق السلف وأحوالهم مع الله في إقامة عبوديته وإخلاص مساعيهم إليه ، وليطلب ذلك في مظانه وعند أهله ، وفي كتب أئمة هذا الشأن ، وليأخذ نفسه بالعمل بما يستفيده من ذلك ولو مسألةً واحدةً ، مستعيناً بالله تعالى ومتوكّلاً عليه ، ومجتنباً للّغو والتّنطُّع . فإذا قام بذلك على ما ينبغي له فقد التحق بالأولين ، وحاز قصب السبق في الآخرين ، وكان من الغرباء الذين « طوبى لهم »[1] ، وعند ذلك تترادف عليه أنواع المزيد ، ويستمر في سلوكه على نهج سَديد ، ويَبعث الله إليه من الهداة المرشدين من تسكن إليه نفسه ويطمئن به قلبه . وقد يقيض الله تعالى في أثناء ذلك شيخاً ربّانياً يُرقّيه بهمّته في أسرع وقت ، وقد قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جاهَدوا فِينا لَنَهْدِيَنَّهُم سُبُلَنا ﴾ [العنكبوت : ٦٩/٢٩] . وليس على المريد إلاّ تصحيحَ نيّته مع الله تعالى ، وتحسين ظنه به ، فإذا هو قد وصل ، بل لا مدخل له في هذا على التحقيق . فإذا فرضنا شخصاً انبعثت همّته إلى سلوك هذه الطريقة واجتهد في الأعمال التي ذكرناها ولم تظهر له بارقة من نور ، وبقي في ظلمات الجهل والغرور ، فليعلم حينئذٍ أنه لم يؤهَّلْ لهذه الطريقة ، ويكون حاله إذ ذاك حال عامّة الأفراد الذين شأنهم الاقتصار على اتباع ظاهر الشرع ، والعمل على طلب الجزاء والعوض ، فليزمه الرجوع إلى علماء الظاهر في نوازله ، ﴿ كُلاًّ نُمِدُّ هؤلاء وهؤلاء مِنْ عَطاء رَبِّكَ وَما كانَ عَطاءُ رَبِّكَ مَحْظوراً ﴾ [الإسراء : ٢٠/١٧] .

---

(١) فيه إشارة إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « بدأ الإسلام غريباً ، وسيعود غريباً ، كما بدأ ، فطوبى للغرباء » ، رواه الإمام مسلم رقم ١٤٥ ، والترمذي ٢٦٣١ ، جامع الأصول : ٢٧٥/١ .

والذي ينبغي أن يعتمده المريدون في بداية أمرهم ـ قبل احتياجهم إلى شيخ أو كتاب يستفيدون منه جزئيات السلوك ـ أن يُصحّحوا قصدهم بمراعاة الصدق مع الله تعالى ، فمن أراد أن يكون الله تعالى معه فليلزم الصدق فإن الله تعالى مع الصادقين . قال ذو النون المصري[١] ـ رضي الله عنه ـ : « الصدق سيف الله ما وُضع على شيء إلاّ قطعه » ، وذلك بأن يكلفوا أنفسهم ويستعملوها بمقتضى حال التصوف من البراءة من الدعوى ، والعكوف بالقلب على باب المولى ، وحسن الظن وصدق الرجاء ، والوقوف بين يدي الله تعالى على قدم الهيبة والحياء ، فبالتزامهم لهذه الأشياء وحمل أنفسهم عليها يستنجزون من الله تعالى الموعود ، ويصلون إلى المرغوب والمقصود . والقاصد إلى سلوك طريق التصوف بما يضاده من الاختيار والدعوى وشدة الطلب وقوة الحرص وغلبة الطمع كطالب الماء بجذوة نار[٢] . وقد قالوا : أبواب الملوك لا تقرع بالأيدي ، بل بنفس المحتاج . وليعلم المسترشد أن حالة التصوف أثرة من الله تعالى وتخصيص لبعض عباده وعناية بهم ، ولقد كانوا منفردين بحالهم عن أشكالهم ، ولا مطمع لغيرهم في الإحاطة بكنه أمرهم ، كما قال المشايخ : « الصوفية أهلُ بيتٍ واحدٍ لا يدخل فيهم غيرُهم » ، وذلك أن الله تعالى لما أراد أن يكونوا له أهْلُون من خلقه ، ومعنى ذلك أن يكونوا به ولَه ، قذف الإيمان في قلوبهم وكتبه فيها ، وأيّدهم بروح منه ، وكل ذلك من غير تقدم وسيلة ولا سببيّة منهم . فلما منَّ عليهم بذلك وأشهدهم تلك المنّة فتح لهم حينئذ باب اللَّجأ والافتقار إليه ، ورأوا أنفسهم بعين العجز وقلة

---

(١) تقدمت ترجمته .

(٢) في الأصل : كطالب في الماء بحدوث نار ، وهو اقتباس من البيت المشهور من قصيدة لأبي الحسن علي بن محمد التهامي (ت ٤١٦ هـ) .

ومكلفُ الأيامِ ضدَّ طباعِها　　　متطلبٌ في الماء جذوةَ نارِ

وأول القصيدة :

حكمُ المنيةِ في البريةِ جاري　　　ما هذه الدنيا بدارِ قرارِ

(الأعلام ٤/٣٢٧) .

الحيلة وغاية الضعف والفاقة . فلما فتح الله لهم هذا الباب تلقاهم منه بأنواع التحف والكرامات والألطاف والمنن ، تحقيقاً لوعده في كفاية عباده المفتقرين إليه واللائذين بجنابه ، فازدادت إذ ذاك أنوار إيمانهم وتضاعفت ، والحق تعالى يصرفهم في أحوالهم وأعمالهم على حسب ما يلمح لهم من الأنوار ، وما يجلي لقلوبهم من الأسرار ، فلم يزل هذا دأبهم ، وملازمة باب الله تعالى شأنهم ومذهبهم ، إلى أن وصلوا إلى مقام الإحسان ، وهنالك تراءى لهم مقام التوحيد ، وتحققوا بخالص التجريد ، فانمحت إذ ذاك رسوم بَشَريّتهم ، وبطلت أحكام أنيتهم . وعند وجود العيان ، فُقدت الأعيان . ﴿ وقُلْ جاءَ الْحَقُّ وزَهَقَ الباطِلُ إنَّ الباطِلَ كانَ زَهُوقاً ﴾ [الإسراء : ٨١/١٧] . وهذه هي الغاية التي هي بغية أعمالهم ، والمُنية التي استحقروا في جنب نيلها بذل نفوسهم وأقوالهم ، وبذلك يتحقق لهم إخلاص عبوديتهم لربّهم ، ويتخلصون من رؤية إخلاصهم ، ولا مطلب لهم سوى هذا . ويستوي في هذا مجذوبهم وسالكهم ، إلاّ أن المجذوبين أوصلهم إلى هذا المقام في أقرب زمان من غير معاناة ولا تعب ، والسالكين على عكس هذا ، وجميعُهم لم يَخْلِهِمُ اللهَ تعالى من وجود كلاءته ورعايته في أطوارهم كلها ، من بداية ونهاية ، فكانوا بذلك منفعلين لا فاعلين . ولذلك قال الشبلي[1] ـ رضي الله عنه ـ « الصوفية أطفال في حجر الحق » .

فإن قلت : هذا جبر محض ، وأنت لا تقول بالجبر .

فأقول : التعبير ههنا بالجبر ظلم في حق هذا المقام ، لأن مفهوم الجبر لا يتصور إلاّ في عالم الحجاب والفرق ، حيث يتصور وجود الجابر ، والمجبور ، والمجبور عليه ، وما به يقع الجبر ، والمعدومات كلها أوهام وخيالات عند أرباب الكشف والشهود . والجبر في هذا العالم باطل قطعاً ، لأن لسان الشرع أثبت الاختيار والكسب للعبد ، وعليه يقع الثواب والعقاب . وأما في حضرة الجمع وشُهود الأحدية فلا يتصور وجود الجبر ، فأنتم ترون هذه الحال كيف اختصت بتولي الحق سبحانه لمن اختصه بها ، من غير أن يكله إلى طلب أو سعي يعتمده بنفسه .

(١) تقدمت ترجمته صفحة ٨٦ .

فالسالك لطريقهم ينبغي له أن يسلكه على هذا النحو ولا ينحرف عنه ، وليتخذ مثلاً حاله فيما فهمه من حقيقة طريق التصوف وشرف قدر من اتصف به ، عبرة يتوصل بها إلى منازلته والتحقق به . ولا شك أنه يتحقق ضرورة فهمه لذلك وتعقله له ، ولولا ذلك لم يطلبه ولم يحرص على التوصل إليه ، إذ لا يتصور طلب شيء لا يتعقل فهمه بذلك وتعقله له ، إذ ليس من تلقاء نفسه ، بل هو مجعول فيه بواسطة عقله المهيأ لذلك . فإذا نظر إلى هذا علم أن الله تعالى أنعم عليه في هذا التصور والتعقل نعماً ثلاثاً : وجدان العقل وتهيؤه لإدراك هذا الشيء النفيس ، ونفس التصور والإدراك ، وجميع ذلك حاصل له من غير حول منه ولا قوة ولا ثبوت أهلية . وكم من شخص لم يرزق واحدة من هذه الثلاث فضلاً عن مجموعها ، فإذا أحاط علماً بما ذكرناه ، كان لله تعالى عليه نعمة رابعة ، وهي أكبر هذه النعم وأجلّها ، معرفته بأن لا مدخل له في شيء منها . فهذه أربعٌ من النعم . فإذا كانت على ذكر من العبد وتيقظ لها ، وقصد إلى نيل ما تصوره وحصوله له ، فأول ما يتبادَرُ إلى ذهنه رؤية عجزه وفقره وعدم قوته وحيلته ، وأن المان بذلك والقادر عليه مولاه عزّ وجلّ ، وأنه لا يسعه في الوصول إلى ذلك والظفر بما هنالك إلاّ التّأدُّب بين يديه ، وفراره من نفسه إليه ، واعتماده في جميع أحواله عليه ، وعند ذلك يكفيه كل مؤونة ، ويهون عليه كل صعب ، ويُيَسِّر عليه كل عسير ، ويكون له في هذا الشهود والنظر مجالٌ للعبَر ، بحيث يحمله على أن لا يتحرك لطلب ولا سبب بتخير منه ، فإن دام على التيقظ في هذا فقد وصل إلى مقام ينتظم له كل مقام ، وحصل على مرام يستحقر في جنبه كلّ مرام ، وإن لم يحصل له هذا التبادر ، بل انزعج في الحال إلى طلب سبب يصل به ، غافلاً عن المنعم عليه بالنعم المذكورة ابتداء من غير استحقاق ، وغير ذاكر له ، كانت مصيبته بذلك أعظم من مصيبته بعدم نيل ما طلبه ، ومن تعبه في الطلب ومن ضيق صدره من التعب . فحينئذٍ يكون رجوعه إلى تصحيح ذلك أولى به ، وهذه هي الإنابة التي هي مقدمة الهداية « وإنما حَرِموا الوصول بتضييعهم الأصول » .

ثم بعد هذا يعمد إلى عملٍ واحدٍ مثلاً من أعمال أهل السلوك مما يتعين عليه القيام به ، وقد كان حصل له عمله من قبل ، ولو لم يكن إلاّ توبةً عن معصية أو تورعاً عن شُبهة ، أو غير ذلك من أعمال ظاهرة أو أعمال باطنة ، ويبادر إلى إيقاعه مخافة فوته ، ولا يترقب وقتاً ثانياً يتوقف فيه وجدان مطلبه من شيخ أو كتاب . فإذا فعل ذلك مراقباً لله تعالى ، ومصحّحاً تقواه له ، وعاملاً بما أمره به ، فقد حصل على أعظم الرجاء في أن يعلّمه الله تعالى ما جهله مما يحتاج إليه في سلوكه تحقيقاً لوعده في قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ﴾ [البقرة : ٢٨٢/٢] . وفي قوله عزّ مِنْ قائل : ﴿ يا أَيُّها الَّذينَ آمَنوا إِنْ تَتَّقوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُم فُرْقاناً ﴾ [الأنفال : ٢٩/٨] ، ويكون ذلك إما بأن يقيض له شيخاً يهديه ويؤدبه ، أو يفتح عليه من كتاب ، وإما بأن يلقي ذلك في قلبه من غير توسط بسبب من الأسباب ، ألا يرزق الله عبده المؤمن من حيث لا يعلم ؟ ومن الرزق الغير المعلوم للعبد أرزاق العلوم والفهوم . وكم من مسألةٍ مشكلةٍ على بعض الناس يتحير فيها فيسأل عنها من يظن به القدرة على بيانها والكشف عنها ، فلا يصدق ظنّه فيه ، ولا يجد عنده معرفةَ ما أشكلَ عليه ، ثم يستمع في ذلك البيان الشافي ممَّن هو دونه ممن لا يظن به ذلك ، فإن لم يكن ذلك بسؤال منه فواضح أن لا مدخل له في ذلك ، وإن وقع منه السؤال فقد كان عند إيراده له قد تصوّر في خاطره أموراً جميلة ، وهو ينتظر الجواب ببعض تفاصيلها ، فيجيبه بأمر لا يتصوره جملةً ولا تفصيلاً ، فيتحقق حينئذٍ كونه معزولاً عن أمره كله .

وحبّذا ذلك ، لأنه من جملة الأدلة لنا على وجود عزّة الله تعالى وكبريائه ، إذ العزيز الكبير لا يتوصل إلى شيء مما عنده بقوة ولا حيلة ، ولا سبيل لأحد إلى ذلك إلاّ بتصحيح الصدق وإخلاص القصد ، والتحقق بالافتقار والذُّل بين يديه ، فهو المعطي المانع ، لا مانع لما أعطى ولا معطي لما منع .

فهذا هو مبدأ طريق السالك إلى منازل حال التصوف ، ولا نهاية له إلاّ بالتحقق

بما تخلق به من المعاني التي ذكرناها لا غير ، و ﴿ ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [المائدة : ٥٤/٥] .

والأمر المتفق عليه عند العارفين أنْ لا وصول إلى الله إلاّ بالله ، ولا حجاب للعبد عن الله إلاّ نفسه ، والنفس لا تجاهد بالنفس ، وإنما تجاهد النفس بالله ، فإذا جوهدت النفس بالله لم يتصور في طريق السلوك قاطع ولا مانع ، لوجود الله وكلاءته وتأييده للمريد السالك بما شاء ، وكيف شاء ، ولا تزال حجب نفسه الظلمانية والنورانية ترتفع وتزول شيئاً فشيئاً حتى يأتيه اليقين .

فإن قيل : هذا منزع غريب وأمر عجيب ، لم يذهب إليه أحد من أهل السلوك ، لا سيما أصحاب المناظرة ، فإنهم فرضوا غاية للوصول ينتهي إليها السالك ، وجعلوا بينه وبينها مفاوز ومهامه ، وقد ترصد له فيها أعداء وقُطّاع يمنعونه من السلوك ، ويوقعونَهُ في أشراكهم وحبائلهم . وقد اتفق أصحاب المناظرة على هذا ، وإنما اختلفوا هل يكتفي بالكتب في قطع تلك المفازات والمهامه ؟ أو لا بد من الشيخ أيضاً ؟ ولم نرَ أحداً من المصنفين اعتمد ما ذكرتموه ، ولو كان صحيحاً لنصوا عليه ولاكْتَفَوْا به عن كل ما رسموه وطوّلوا الكلام فيه .

فأقول : ما ذكرناه هو حاصل كلامهم ولباب ما عندهم ، وليس ذلك بخلاف لهم . وكيف يكون ذلك ، ومن كلامهم استنبطناه ، وعلى منوالهم نسجناه ؟ لكن من المعلوم المقرر أن عقول الناس مختلفة ، وفهومهم متفاوتة ، وأحوالهم لا تجري على منهاج واحد ، بل لكل منهم وجهة هو مُوَلِّيها ، ولهم في ذلك أغراض الله أعلم بها ، فترى بعضهم يرمز ويومئ ، وبعضهم يصرّح ولا يكني ، وتجدهم يعبرون بعباراتٍ كثيرة والمقصود من ذلك معنى واحد ، ويعبرون باللفظ الواحد والمراد منه معانٍ كثيرة ، وتارةً يُفَصِّلون وأخرى يُجملون ، وطوراً يُقْدِمون وطوراً يُحجِمون ، وكل ذلك على حسب الوجوه التي يوجههم الله تعالى إليها ، والمسالك التي يسلك بهم عليها . ولا شيء من العلوم أكثر اختلافاً فيما ذكرناه من هذا العلم .

فمن نظر إلى ما رسموه ، وقصد إلى تعرف الحق منه ، تشعبت عليه المسالك ، ولم يحصل إلاّ على الحيرة والدهشة ، لا سيما مَنْ ألِفَ العلوم الظاهرة ، وتمرّن فيها وجُبِلَ عليها ، ثم قصد إلى تعلم علوم القوم والتصرف فيها على حسب ما تقتضيه قواعد علومه ، فإنه أبعد الناس عنها ، وأشدهم إفلاساً منها ، وكل ما فهمه وأحاط به إدراكه لا يخرج عن مبادئ هذا العلم ومقدماته ، وأما حقائقه فلا يحظى منها بشيء لمباينة ذلك لعلومهم المباينة التامة .

ولأجل ذلك وقع منهم الإنكار على الصوفية وامتحن كثير من المشايخ على أيديهم ونسبوا إلى الكفر والزندقة ، وغير ذلك من أنواع الضلال والبدعة . ولولا سر الخصوصية التي ذكرناها لكان هؤلاء الظاهريون أولى الناس بنيله والحصول عليه ، لما هم عليه من كثرة الاجتهاد والنظر ، ولما بأيديهم من العلوم العقلية والنقلية . ولو كان العبد لا يصل إلى الله تعالى إلاّ بتتبع جميع ما ذكروه بالتفهم والتصحيح ، ثم العمل على مقتضى ما فهمه وصح عنده ، لم يصل إليه أبداً ، ولَذَهَبَ عمرُه ضائعاً .

ولهذا كان اعتماد الكتب غير مجدٍ لصاحبه ولا نافع من علته ، كيف والأمر ، بحمد الله ، أقربُ من هذا كله ؛ لأن الله تعالى بعث إلينا رسوله ﷺ بالحنيفية السمحة ، ولم يجعل علينا في الدين من حرج ، وأي حرج أعظمُ من معاناة السلوك على حال ما الناس عليه من التفرق والاختلاف ، وعدم الهُداة المرشدين ، فإذا وجدنا طريقاً إلى الله مختصراً قد اتصف بالسهولة والسعة ونفي الحرج والمشقة ، علمنا أنه طريقنا إلى الحق ، وليس ذلك إلاّ ما ذكرنا بدايته ، وأشرنا إلى نهايته ، ويشترك في السلوك عليه كل من اختصه الله تعالى بالإيمان والتوحيد ، وإنما يتفاوتون في السرعة والإبطاء لا غير بحسب تفاوتهم في الخصوصية ، ثم يصل كل سالك منهم إلى ما قُدّر له .

وليس للسالك غايةٌ ينتهي إليها ، بل له في كل حال سلوك ووصول ، وعليه في كل حين تَخَلٍّ ، ثم له بعده تَحَلٍّ وتجمّل ، على حسب ما ينزله من المنازل ويحل فيه من المواطن . وليس في طريق الله تعالى مفازة ولا متاهة كما توهمه أصحاب المناظرة ، بل

يكون له في كل منزل ينزله دار وقرار ، ويتأتى له في كل حال وترحال أعوان وأنصار ، وإنما تكون المفازات والمتاهات في إقامة العبد على مألوفاته ومعتاداته حين يجد طعم نفسه ، ويقف مع نظره وحدسه ، ويتبين له مصداق هذا عند انكشاف الغطاء ، ونعوذ بالله من سوء القضاء .

فإذن لا ينبغي للعبد أن يمتنع من الأخذ في السلوك بسبب عدم وجدان شيخ يراجعه في جزئيات سلوكه ، ويبقى منتظراً لوجود الشيخ ، بل يبادر إلى السلوك على النحو الذي ذكرناه من قبل ، وما يحصل له من نتائج بدايته مزيدٌ كبير لا ينبغي أن يستحقره المريد ، بل يغتبط به ويَشُدُّ يدَ الضنين عليه ، وذلك من شكر هذه النعمة المقتضى لوجود المزيد منها ، ولا ينبغي له أيضاً أن يشتغل عن ذلك بطلب الشيخ ، فإن الوصول إليه بالطلب المجرد لا يتصور ، لأنه من منح الله تعالى وهداياه للعبد المريد إذا استفرغ في السلوك جهده ، واستنفد جميع ما عنده ، قلَّ أو جلَّ . ولأجل هذا يُقيضه الله تعالى له ، على أفضل حال ، سالماً من البدع والضلال ، فيأمنُ بذلك المريد مما يقع فيه كل من اعتمد الشيخ بالطلب والتفتيش من الآفات السابقة واللاحقة ، كما وقع لأرباب النحل والمذاهب .

فإذا علم المريد هذه الجملة علم يقين ، استقام له الدخول في هذه الطريق بقرّةِ عينٍ وانشراحِ صدر ، ولم يتعب نفسه ولا عقله بالنظر فيما ذكره أصحابُ المناظرة من أمر غير واجب فإن ذلك مما يشوشه ويدهشه ويوجب لهُ التقاعد والتكاسل عن الأخذ في هذا الطريق ، وينسد عنه باب السلوك بالكلية .

ولو دفع الإنسان إلى تصحيح أكثر تلك المعاني التي ذكرها أصحاب المناظرة وكونه مأموراً بمراعاتها ، والقيام بمقتضى حقائقها بالأدلة الشرعية على طريقة علماء الظاهر ، لم يحصل منه وفاء بذلك ، بل يعجز عن تصورها أيضاً . وغاية ما طلب من العبد أمر واحد وهو إخلاص العبودية لله تعالى : إسلاماً ، وإيماناً ، وإحساناً ، ولا مانع للعبد

من إقامتها في مقامها إلاّ هواه المتبع ، وهوى كل أحد ظاهر له ، إذ هو حقيقة نشأتـه ، ومجبول خلقته ، وكيف يخفى على الإنسان حـالـه إذا كان منصفاً من نفسـه ، نـاصحـاً لربّه ، عاملاً في صلاح قلبه .

فإذن اعتمادُ المريد مخالفة نفسـه في كل مـا تـدعو إليـه مما لا يخـاف ضرره في عقلـه وجسمـه ، والتزام عـدم التمسـك بكل مـا يظهر لـه فيما يرجـع إلى عقـده وفهمـه أي آفـة تصيبه ، بل له في ذلك أعظم الفوائد ، وغاية مما يعرض من الآفات التي يتوهمها المريـد في مخالفة نفسـه أن تـدعوه إلى نوع من الطـاعـات ، ولم يظهر لهـا وجود حظهـا فيـه ، فيخالفها مع ذلك فتفوته تلك الطاعة ، وذلك في التزامه عدم التمسك بما يـدركـه عقلـه إذا ظهرت له حقيقة من الحقائق ، فيتعامى عنها ويضرب عنها صفحاً . ولا ضرر عليه في جميع ذلك ، بل هو سالك أنهج المسالك ، والعبد أبداً شـأنـه العجز والقصور ولو بلغ في العلم والعمل كل مبلغ ، وليس الضرر الذي يتوهمه المريد في ذلـك بـأعظم من ضرره الحـاصل لـه من علـه بخلاف الصـدق ، ومن ضرره الواقع بـه من جحـوده على اعتقـاد ما يظهر له أنه جلية الحق ، بل لا ضرر عليه في ذلك ، بل له في ذلـك أعظم المنـافع إن عقل وعرف .

فإذا عمل المريد على هذا كله ملتزماً للصدق في حاله ، لم يُخَلِّه الله تعـالى ونَفْسَـه ، بل يبعث له من يسدده ، ويسبب له من يعينه ويؤيده . فعلى العبـد البـدايـة ، ومن الله تعالى التمام والهداية .

وهذا عنـدي هو الطريق إلى التحقيق وهي في غـايـة القرب ، لأن أكثرهـا سلوك روحـاني ، وباقيها من المعاملات البدنية ، وسالكها لا يخاف على نفسـه من وجود قـاطع ولا مانع لازمها .

وفي التعلق بالله تعالى والافتقار إليه ، والاعتماد عليه ، ورؤية النعم منه ما يكفيه كل مؤونة في ذلك ، وما عـداهـا من الطرق التي توهّمهـا النـاس وراموا السلوك عليهـا

محفوفة بالمخاوف ، كثيرة المهالك والمتالف ، سلوكهم فيها بخلاف الصدق ، وعلمهم بما يضاد طريق الحق ، من رؤيتهم لأنفسهم ، ورجوعهم إلى حولهم وقوتهم . وقد قال ابن عطاء[1] الله رضي الله عنه : « ما تَوَقَّف مطلبٌ أنت طالبُه بربِّك ، ولا تيسَّر مطلب أنت طالبه بنفسك »[2] .

وإذْ بلغنا الغرض من هذا النمط فلنرجع إلى ما كنا بسبيله من أمر الشيخ والكتب .

ونقول : الطائفة التي اعتمدت الكتب غالطة من وجهين :

أحدهما أنهم لم يُصحِّحوا قصدهم باستعمالهم للمعاني التي ذكرناها في أول هذه النبذة ، وصحة القصد هو الأساس الذي ينبني عليه أمر السلوك .

والثاني أنهم استعملوا في سلوكهم أشياء ليست من شأن سالكي هذا الطريق بلا شيخ مربي ، كاستدامتهم للصيام والوصال والخروج بالكلية عن الأهل والمال ، والتقطع في المفازة والجبال ، وتركوا العمل اللائق بهم من الوقوف على حدّ الشرع ومجاهدة أنفسهم ، ولا شيء أشد على النفس من متابعة الشرع ، وهو التوسط في الأمور كلها ، فهي أبداً متفلتة إلى أحد الطرفين لوجود هواها فيه .

والطائفة التي اعتمدت الشيخ غالطة من وجهين أن اشترطوا الشيخ وتربيته وقصروا الأمر عليه دون شيخ التعليم .

---

(١) ابن عطاء الله ، أحمد بن محمد بن عبد الكريم ، أبو الفضل ، تاج الدين ، الإسكندري ، متصوف كبير ، من كبار العلماء ، له كلام في غاية الجزالة والحكمة ، جمع بين الأسلوب الرفيع والمعنى البديع ، له عدة مؤلفات من أشهرها (الحكم) . توفي بالقاهرة سنة ٧٠٩ هـ . (الدرر الكامنة : ٢٧٣/١ ، الأعلام : ٢٢١/١) .

(٢) شرح الحكم لابن عباد : ٢٤/١ .

أحدهما أنهم ضيقوا طريق السلوك باشتراطهم لهذا الشرط ، والأمر أوسع من ذلك كما تقدم .

والثاني أنهم ألزموا خصومهم طلبه ، لا على الوجه الذي ذكرناه ، وأنّى لهم بذلك ! فتضيع أوقاتهم في الطلب ، ولا ينجح لهم قصدٌ ولا أرب .

والطائفتان عندي غالطتان من كونهم دقّقوا في هذا الأمر واستوعروا طريق السلوك بالتزامهم صحة أكثر تلك التربيات والأوضاع التي اشتملت عليها المناظرة ، وقطعوا زمانهم النفيس في تلفيق الحجج ، من غير مبادرة إلى سلوك سواء المنهج . ﴿ فَلَوْ صَدَقُوا اللهَ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ ﴾ [سورة محمد : ٢١/٤٧] .

فهذا ما ظهر لي أن أذكره لكم تأدية لحق سؤالكم ، والتماساً لبركة دعائكم ، وفيه كفاية وغنية ، بل فيه فضول كثير تداعى بعضه إلى بعض حرصاً على تمام الفائدة .

ونحن نستغفر الله تعالى من جميع ذلك ، وإنما أوردناه هكذا على أسلوب الخطاب ، وعدلنا في أكثره عن الطريق البرهانية ، وإن كان حال أصحاب المناظرة يقتضي ذلك ، لأني لم أرَ أحداً من أهل هذا الطريق سلك طريق البرهان في أكثر مسائلهم ، ولنا فيهم الأسوة والقدوة .

وأيضاً فإن أكثر المطالب فيه تتعذر إقامة البرهان في هذه المعاني ، بخلاف ذلك فلا بد أن تؤخذ فيه المقدمات مسلمة ، ومثل هذا لا يقتنع به الطالب الذي من شأنه البحث والنظر ، وقد قالوا : « أقوى العلوم أبعدها عن الدليل » ، وأيضاً فإن الداعي إلى الله تعالى إذا توصل إلى ذلك بأي وجه أمكنه ، لا يلزمه إقامة دليل على ما يكون فيه من الدعاوي ، وإذا لم يلزم كان في ذلك متبرعاً ، والتبرع فيه نوع من التكلف ، ولا يسلم من الدخل ، ولا ينبغي للمدعي أيضاً أن يطلب ذلك من الداعي إذا لم يعلم منه ما يقدح في دعائه ، من اتّباع هوًى أو ميل إلى حظ ، ولا ينبغي للمدعي أن يبحث عن ذلك ، وإنما يحب المولى من عبده أن يجيب لكل من دعاه إليه من غير

وجدان حَرَج في صدره من ذلك ، ولا يُطلَب منه إقامة دليل ولا برهان . وبهذا يتبين مقدار عظمة المولى في قلب عبده ، وبه يتحقق طهارة ذات العبد وطيب عنصره وكرم سجيته ، وإليه الإشارة بما ورد في الخبر : « المؤمنُ غِرٌّ كريمٌ والفاجرُ خَبٌّ لَئيمٌ »[1] ، وبما قال بعضهم : « مَنْ خَدَعَنا باللهِ انْخَدَعْنا لهُ » . وقد قيل : « التصوف أخلاق كريمة ظهرت في زمن كريم ، من رجل كريم ، مع قوم كرام »[2] .

فإن لم يقنع بهذا وطلب التوثق لنفسه في الأدلة والبراهين كان مناضلاً عن نفسه ، ذا روغانٍ عن عبودية ربّه ، وذلك من لؤم أصله ورداءة فطرته ، وخبث جِبِلّته ، وهو دليل الخذلان ، وعلامة النقصان والخسران ، أعاذنا الله من ذلك ، وحمانا من أسباب المهالك ، بمنّه وفضله . ونسأله جلّ وعلا أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتّباعه ، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه . وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً . والسلام معاد عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ، انتهى .

---

(١) هو حديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « المؤمن غِرٌّ كريم ، والفاجرُ خبٌّ لئيم » ، أخرجه أبو داود رقم ٤٧٩٠ في الأدب ، والترمذي رقم ١٩٦٥ ، وهو حديث حسن ، ورواه البخاري في الأدب المفرد ، وأحمد في المسند ، والحاكم : ٤٣/١ ، جامع الأصول : ٧٠١/١١ .
قال ابن الأثير : الغِر : الذي لم يجرب الأمور ، وإنما جعل المؤمن غِرّاً نسبة له إلى سلامة الصدر ، وحسن الباطن والظن في الناس ، فكأنه لم يجرب بواطن الأمور ، ولم يطلع على دخائل الصدور ، فترى الناس منه في راحة ، لا يتعدّى إليهم منه شرٌّ ، بل لا يكون فيه شرٌّ فيتعدّى .
الخبّ : الخدّاع المكّار الخبيث ، ولذلك قابل به (الغرّ) لأن الناس يتأذون به لما يصلهم من شرّه . جامع الأصول : ٧٠١/١١ .

(٢) هو قول أبي جعفر محمد بن علي القصاب ، وقد مرّ في كتاب شفاء السائل .